نشوء الديموقراطية
وتطورها [1]
— ١ —

لناشد سيفين

كان الناس في جاهليتهم الاولى أحراراً . لا يعرفون من أنواع السلطان الا سلطان الأبوة . وكانوا رعاة متبدّين . يتنقلون في الارض بماشيتهم لالتماس المرعى . وكانت ماشيتهم تسدُّ حتى احتياجاتهم من مأكل وملبس ومأوى . وكانوا متساوين . ليس لأحدهم مزية على الآخر وفضل الا في قوة البدن . وكانت الشرائع في ذلك العهد تتمم بالبساطة . وتنحصر في قولهم العين بالعين والسن بالسن

ظلَّ الناس على ذلك دهراً طويلاً حتى عرفت الزراعة وأصبحوا يعولون في أمور معاشهم او الجانب الأعظم منها على ما تنتجهُ الارض . فتبدَّل الحال غير الحال وختم عهد البداوة ورعاية الماشية وابتدأ عصر الحضارة الزراعية . ويتميز هذا العصر بالحكم المطلق الذي يقوم على الدعوى بأن الملوك يحكمون بحق الاهي . كذلك كان يزعم الفراعنة حتى لقد قال قائل منهم لقومه : أنا ربكم الاعلى . وكذلك كان يزعم لويس الرابع عشر ومن ذلك كانت كلمته المشهورة أنا الدولة . ومن آثار الحكم المطلق انقسام الشعب إلى طبقات بعضها فوق بعض وانعدام المساواة

لم يشذ عن هذه القاعدة في العالم فيما أعلم سوى شعب اليهود . فانهم أقاموا دولتهم في فلسطين على قاعدة المساواة . وكان يرأس هذه الدولة في اول نشأتها قضاة . فكانت أشبه شيء بجمهورية . ثم لما توطدت قدمهم في البلاد أقاموا عليهم ملكاً فأصبحت ملكية . الا انها كانت مقيدة بالشريعة التي أعطاهم اياها موسى . وهي شريعة كاملة . لم تترك صغيرة او كبيرة من أمور دينهم او دنياهم الا أحصتها ووضعت لها نصًّا وقضت فيها قضاء وسأجزىء من هذه الشريعة ما يهمنا في هذا المقام لاثبات ما قررتهُ من المساواة عندهم

جاء في سفر العدد . تقتسمون الارض بالقرعة بحسب عشائركم الكثير تكثرون له نصيبه والقليل تقللون له نصيبه ؟

واحتاطت الشريعة لما عساه ان يقع بعد زمن طال او قصر من اختلال ميزان المساواة بانتقال

---

(١) محاضرة القيت في جمعية الشبان المسيحية بأسيوط

الأنصبة من سبط الى سبط بالبيع أو الميراث . فقيدت حرية التصرف بالبيع بنص في سفر اللاويين وهذه عبارته : « الأرض لا تباع البتة . انها لله . وانتم غرباء ونزلاء عنده » كذلك قيدتها في التوريث بنص في سفر التثنية يقول « كل بنت ورثت نصيباً من أسباط اسرائيل تكون امرأة لواحد من عشيرة سبط أبيها لكي يرث بنو اسرائيل كل واحد نصيب آبائه . فلا يتحوّل نصيب من سبط الى سبط آخر »

أما ما عدا ذلك من انواع المعاملات والالتزامات فقد سنّت لها الشريعة سنة فريدة في بابها ليس لها مثيل عند الأمم الاخرى. هي سنة اليوبيل . وهي السنة الخمسون بعد كل تسعة واربعين سنة وجعلتها حدّاً ونهاية لكل التزام . وخلاصة ما جاء في سفر اللاويين بصددها انها سنة مقدسة ينادى فيها بالعتق في الأرض لجميع سكانها فيرجع كل واحد الى ملكه وعشيرته

وغير خاف ان الغاية من اليوبيل هي اعفاء الافراد الذين يضطرون الى درك الفاقة من كل التزام على اشخاصهم في خدمة أو نحوها . أو على أراضيهم . فترجع البلاد من حيث تقسيم الأراضي وتوزيع السكان الى الحالة التي كانت عليها يوم سلمت الأنصبة الى الأسباط في اول مرة . وكل ذلك بسبب المبالغة في الحرص على المساواة . لكي تظل دعامة الدولة الى الأبد فلا تختل موازينها بتعاقب الاجيال وكر العصور

عرضت الشريعة بعد ذلك لشكل وهو ضبط « تنفيذ احكام الشريعة . وعليه يتوقف صلاح امور الشعب وانتظام أحواله . واليكم ما أوصت به الشعب في هذا الصدد : « لا يحل لك ان تجعل عليك رجلاً أجنبيّاً ليس هو أخاك . لا تكثر له الخيل والنساء والفضة والذهب . لئلا يزيغ قلبه . وعند ما يجلس على كرسيّ مملكته يكتب لنفسه نسخة من هذه الشريعة ليقرأ فيها كل أيام حياته لئلا يرتفع قلبه على أخوته »

ولما كانت المساواة تقتضي توزيع العدالة بين افراد الشعب بالقسطاس فقد حرصت الشريعة أن توجه القضاة الى ان هذا الأمر ليوليه اهتمامه ويصرف اليه عنايته . واليكم بعض ما جاء في سفر التثنية في هذا الشأن : « قضاة وعرفاء تجعل لك . فيقضون للشعب قضاء عادلاً . لا تحرف القضاء . ولا تنظر الى الوجوه . ولا تأخذ رشوة . لان الرشوة تعمي عين الحكماء وتعوّج كلام الصديقين . العدل . العدل تتبع »

أحسبني بهذا القدر قد بلغت الى ما اريد انباءك عن اليهود انهم أقاموا دولتهم على قاعدة المساواة . فاذا أضفت الى ما تقدم انهم اخوة من أبناء اسرائيل وانهم احرار ، كان اليهود اذن اول شعب في العالم أقاموا دولتهم على الدعائم الثلاث : الاخاء والحرية والمساواة

وقد عاشت دولة اليهود زهاء خمسة قرون وهي رافعة لواء المساواة على مرأى من

شعوب تعبد ملوكها . وفي زمن لم يعرف فيه سوى الحكم المطلق الى ان اجتاحها نبوخذنصر ملك بابل وسقطت منذ ذلك الحين فريسة يتداولها الغزاة واحداً بعد آخر

وبينما كان الحكم المطلق في الشرق يهاجم دولة المساواة في فلسطين ويدك أركانها . كان شعب اليونان في الغرب يهاجم الحكم المطلق في بلاده ليقيم مكانه حكومة ديموقراطية . وهذه اللفظة من وضعهم ومعناها حكم الشعب . وأني حين أشير الى اليونان لست أعني سوى أثينا . فقد كانت اليونان في العصر الذي أتحدث عنهُ مقاطعات ولكل مقاطعة حاضرة ذات أسوار يقيم فيها الملك والنبلاء والملاك . وكانت اثينا احدى هذه الحواضر . وانما اخصصتها بالذكر لان النظام الديموقراطي هو نتيجة نضال شعبها لتكون لهم مشاركة في الحكم ، ورأي يعتدُّ به في ادارة شئون المقاطعة صوناً لحقوقهم لئلا تهدر وضماناً لهم ألاَّ يظلموا

ابتدأ العامة هذا النضال وكان شاقًّا عسيراً . لكن مشيئة الأحرار قوة دافعة لا تهدأ حتى تنتصر . وكان اول فوز لهم انضمام النبلاء اليهم ضد الملك . لانهم كانوا يأخذون عليه انهُ اذا كانت حرب استنفرهم لها وكانوا فيها عدته . فاذا كان سلام استأثر الملك بالسلطان من دونهم . واذا شاورهم في شأن فلا ينقيد بمشورتهم . واستمر النضال بضعة قرون ثم أسفر عن إزالة الحكم المطلق . وزوال الملكية الوراثية . وقيام حكومة في مكانها من مجلسين أحدهما مجلس الحكام ويتكوَّن من تسعة اعضاء يعينون بالانتخاب من بين النبلاء ويحملون الألقاب المختلفة التي كان الملك يضطلع بها من دينية ومدنية وقضائية وسياسية وحربية كلٌّ في دائرة اختصاصه التي عينت له . وكان كل منهم يلقب أرخون ، ومدة هذا المجلس سنة واحدة . اما المجلس الآخر ويطلق عليه اسم أريوباج فكان يتشكل من الحكام الذين تنتهي مدتهم ووظيفته مراقبة الهيئة الحاكمة لكبح جماح من تحدثه النفس من الأرخنة بتجاوز اختصاصه وتعدي حدوده

لم يستفد الشعب من تلك النتيجة خيراً . لانهُ لم يتغير من الحكم المطلق غير الصورة والمظهر . اما الشريعة وهي روح الحكم وجوهره والشذى الذي يتنسم فيه الشعب ما في اعطاف حكامه من عدل او جور فقد ظلت بدون تغيير وهي من عمل الاجيال الماضية وليدة الحكم المطلق . وكانت لذلك تنطوي على مظالم فادحة . وحسبي ان اجتزىء منها بشريعة الدَّين على سبيل المثال لبلوغها أقصى ما يتصور العقل من الجور . اذ كانت تبيح للدائن بيع المدين العاجز عن الوفاء ، في سوق الرقيق لاستيفاء دينه . فاذا لم يفِ ثمنه لذلك أخذ بعض أهله ليبيعهم كذلك حتى يستوفي ماله كله مع الربا

وكانهُ لم يكف الحكام ما في الشريعة من مغارم ومظالم فزادوها بكالاً بأنهم كانوا يحرِّفونها لمصلحة ذويهم . وكان ذلك عليهم يسيراً . لان الشريعة لم تكن في ذلك الحين

مكتوبة . فلم يكن للشعب حينئذٍ مرجع يرجعون اليه لكشف ضلالهم . أو حجة يستمسكون بها لردهم الى سواء السبيل . ولم يكن لهم محيص عندئذٍ من الثورة

ثار الشعب في أثينا من الظلم التي حاقت به وخشي الحكام سوء المنقلب . فعهدوا الى أحدهم ويدعى دراكو في ان يجمع شتات الشريعة ويدوّنها . فأكبَّ على ذلك حتى أنجز المهمة . غير انه لم يغير فيها شيئاً ولا استحدث جديداً يجعلها أدنى الى الرحمة . فجاءت بين الشرائع نسيجاً وحده . يعز أن يكون لها في صرامتها نظير في العالم . فلقد أبقى شريعة الدين . وأثبت شريعة أخرى أبلغ منها في الظلم والقسوة . هي القضاء بالموت في جميع الجرائم صغيرها وكبيرها على السواء . فمن سرق فاكهة أو بقلاً كمن قتل نفساً كلاهما جزاؤه الاعدام . وقد سئل دراكو في هذا فأجاب بقوله : « لقد وجدت أقل خطأ يستحق الموت ولم أجد غيره للجرائم الكبرى » .

كانت النتيجة من تدوين شريعة كهذه ونشرها زيادة سخط الشعب وتذمره من حكامه فظهرت بوادر الثورة مرة أخرى . وكاد يضطرم نارها ويستفحل شرها . لولا ان قوماً من جيرة أثينا نزلوا في جزيرة تابعة لها يريدون الاستيلاء عليها . فانصرف عندئذٍ اهتمام الشعب الى استنقاذها . وكان زعيم الشعب في هذه الحركة شاباً نبيلاً يدعى صولون . كان شاعراً متأجج العاطفة . فأذكى حمية الشعب بأشعار تفيض حماسة . وسار على رأسه للقاء المعتدين . فقاتلهم حتى غلبهم واستردّ الجزيرة منهم

تفتدي به شهرة صولون منذ ذلك الحين . فلقد عرف له الاثينيون فضله وأولوه تقديرهم وتقديرهم . وكان من مظاهر تكريمهم له بعد ذلك انهم انتخبوه عضواً في مجلس الحكام

أراد المجلس أن يضع حداً لتذمر الشعب فعهد في ذلك الى صولون ومنحه السلطة المطلقة لمعالجة ان شاء على النحو الذي يراه . لما رأى انه أكفأ رجل في أثينا الاضطلاع بتلك المهمة لحكمته وحرية الشعب له وثقتهم به . خطا صولون اول خطوة في هذا السبيل بازالة الاسباب المباشرة لشكوى الشعب وتذمره . ورفع الاعباء التي كانت تبهظه . فمنع فكاكاً للارض المرتهنة وألغى سائر الديون . فغلبط الفلاحون بذلك . واستطاروا ان تكون الخطوة التالية الاستيلاء على الأراضي التي يملكها النبلاء واعادة توزيعها توزيعاً عادلاً . لكنه لم يمض في هذا السبيل الى الحد الذي يعتقدون وسطاً بأنه جعل حداً أقصى للمساحة التي يجوز للفرد ان يملكها أما المساواة في الملكية فقد كانت بعيدة عن تفكيره ، لما يقتضيه ذلك من هدم المجتمع واعادة بنائه . وتغيير أداة الحكم بحذافيرها . وقد خشي صولون ان يهدم . لئلا يحول التوفيق عند البناء ، ويخطئه الصواب وتنخلع عنه الحكمة فلا يحسنه . وفضل أن يتبع سنة

التطور فيصلح النظام القائم ويدخل عليه ما يشاء من التعديل

وبناءً على هذه الخطة المعتدلة قسم صولون الشعب الى اربع طبقات . جعل في العليا النبلاء ومن في مستواهم بحسب الدخل . وجعل في الطبقتين التاليتين الذين لا يقل دخلهم عن قدر معين لكل طبقة . وجعل في الرابعة من بقي بعد كل أولئك من المواطنين الأحرار

شرع صولون بعد ذلك في بناء أداة الحكم على وجه يفتح لعامة الشعب الاشراف عليها فاحتفظ بالمجلسين اللذين كانا من قبل . أي مجلس الحكام ومجلس الأريوباج واختص بالعضوية فيهما النبلاء كما كان الشأن من قديم . وأنشأ الى جانبهما مجلسين سمّى أحدهما مجلس الاربعمائة نسبةً الى عدد أعضائه وهم ينتخبون من الطبقات الثلاث العليا وجعل اختصاصه اقتراح القوانين وتحضيرها . وسمّى المجلس الثاني مجلس العموم نظراً لأنه كان من حق عموم أفراد الشعب أن يختلفوا اليه ويعطوا أصواتهم فيه ما عدا الارقاء لأنه ليس للعبد التقيد بمشيئة سيده ارادة ولا اختيار . وجعل اختصاصه التصديق على القوانين التي يرسلها اليه مجلس الاربعمائة وانتخاب الحكام

وتوّج صولون أعماله بما أدخله على الشريعة من تعديلات وتخليصها مما كان يشوبها من جور وأزال ما كان فيها نائياً عن العدالة . ثم دوّنها في لوحات وعلقها في الميادين العامة ليطلع عليها الشعب . ولا يزال بعض هذه اللوحات محفوظاً في المتاحف

واذا أنعمنا النظر فيما صنعهُ صولون نجد انهُ أخذ من الحكم المطلق نظام الطبقات . ومن حكم النبلاء مجلسي الحكام . أما الطبقات فكانت اثنتين : طبقة عليا تضم النبلاء وأخرى تشمل من عداهم . فزادها الى أربع . وكان معوّله في تقسيم الشعب الى طبقات على مقدار الدخل حيث اشترط دخلاً معيناً لكل طبقة . واختصّ الطبقات العليا بالوظائف الكبرى في الدولة . ولذلك صحّ في زمانه ان يقال « المال يصنع الرجال » لما نرى انه عندنا لا تكون لرجل اعتبار في الدولة ولا منزلة محترمة . وأما المجلسان فقد أبقاهما بدون تعديل في طريقة تشكيلهما والاختصاص

وقد أثبتت أحداث السنين التالية كيف انهُ أخطأ في اقامة الديموقراطية على أساس من الحكم البائد . وذلك لأنه لم يمض غير قليل حتى نبتت من الطبقات الدنيا طبقة جديدة من التجار الذين استطاعوا بجرأتهم ومغامراتهم أن يحصلوا على ثروات طائلة وصاروا لا يقلون عن كبار النبلاء وكبار الملاك فارعوهم الحقوق بحجة أحقيتهم العليا . وكان قد نشأ صراع بين العصابة والعظامة . والرأسمالية الكفيفة والشرف الموروث

واستطاع شاب يدعى [illegible] أن يجمع الشعب حوله [illegible] الموعود

الخلابة حتى ألف منهم قوة استطاع بها أن يغتصب الحكم من الملاء ويقيم نفسه حاكماً بأمره . وهكذا تصدَّع البناء الذي أقامه صولون ولما يمض غير قليل على بنائه . وكذلك كل بناء يشيد على غير الأسس التي تلائمه لا محالة بعد حين يتصدَّع

ولو ان صولون أقام بناء الديموقراطية على قواعد ثابتة غير نظام الطبقات التي لا دوام لها ولا يمكن أن تكون بمأمن من مدِّ الأيام وجزرها واقبال الحظوظ وإدبارها في غير ظلال الحكم المطلق ، لو انه فطن الى ذلك ما حدثت الثغرة في بنيانه بنشوء طبقة لم تكن في حسبانه

وقد استطاع الزعيم الشاب أن يوطد سلطانه فظلَّ في الحكم الى وفاته ثم خلفه على ابناه فلم يكونا على شيء من مقدرته وحذقه وحسن تصرفه وعدله فاغتيل أحدهما واستطاع الثاني أن ينجو بنفسه ويفر الى آسيا

ثبين للأثينيين من ذلك ناحية الضعف في الديموقراطية ومكمن الخطر الذي يتهدَّدها . واخترعوا لحمايتها شريعة مريدة في بابها مؤداها انه اذا خيف من أحد الزعماء أن يجنح يوماً الى الطغيان فانه يجوز ابعاده لعشر سنوات اذا أجمع ستة آلاف مواطن وأبهم على ذلك . وكان الاقتراع في هذه المناسبات سريًّا . وكانت طريقة ذلك أن يكتب المواطن اسم الزعيم المرغوب في إبعاده على قطعة من الشَّقف ثم يضعها في مكان خصص لذلك حتى اذا اجتمع العدد المقرر فان الزعيم يؤمر بالرحيل فوراً الى بلاد أجنبية .

واني أذكر بهذه المناسبة على سبيل الفكاهة عادة عند عامتنا من هذا القبيل . وتتلخص في أن أحدهم اذا زاره شخص في داره وهو له كاره ويتمنى عدم عودته فانه يتربص به حتى يغادر الدار فيلقي خلفه شقفاً أو بكسر قلة . فلعلَّ هذه العادة يرتد أصلها الى ما كان عند اليونان الاقدمين لنفي الزعماء المخطرين ثم انتقلت الينا مع مهاجريهم الذين لم ينقطع سفرهم عن مصر منذ أقدم العصور

ظلت الأمور تجري في أثينا على هذا المنوال بضعة قرون خاضت في خلالها غمرات حروب طاحنة ضد أعدائها من الخارج وفي داخلها . لكنها استطاعت مع ذلك أن تحتفظ بشعلة الديموقراطية وان تقدم مع ذلك كثيراً لا يبلى ولا تذهب حدته ، وذخيرة لا تفنى على الايام ، من ثمرات عقولها فلاسفتها وعلمائها وحكمائها وأهل الفنون وشعرائها . ثم أتاها أمر الله فخربت صريعة تحت أقدام الغزاة

ومن ذلك الحين غشي العالم القديم كله دجنور الحكم المطلق . ثم أوشك سراج الديموقراطية في روما القيام بالجمهورية . ثم لم يلبث ان ألقيت مقاليد السلطة الى أيدي عاصفة يتولون ذواتهم .